العرب
الثلاثاء 2021/06/01
السنة 44 العدد 12076

هل ينهي المليونير اليميني نفتالي بينيت عصر نتنياهو السياسي

القدس – بنى السياسي الإسرائيلي نفتالي بينيت، الذي يُرجح أن يكون رئيس الوزراء التالي، نفسه بنفسه ليصبح من أصحاب الملايين في مجال التكنولوجيا ويحلم بضم معظم أراضي الضفة الغربية المحتلة.

ويقول بينيت إن إقامة دولة فلسطينية سيكون انتحارا لإسرائيل، عازيا ذلك إلى أسباب أمنية. لكن حامل لواء اليمين المتدين في إسرائيل والمؤيد بشدة للمستوطنات اليهودية قال الأحد إنه سيتعاون مع خصومه السياسيين لإنقاذ إسرائيل من كارثة سياسية.

وينتمي بينيت البالغ من العمر 49 عاما، وهو ابن مهاجرين أميركيين، إلى جيل أصغر من جيل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو البالغ من العمر 71 عاما وهو أطول زعماء إسرائيل بقاء في السلطة.

وبينيت جندي سابق في القوات الخاصة وسمى ابنه الأكبر على اسم يوني شقيق نتنياهو الذي قتل في غارة إسرائيلية لتحرير ركاب مخطوفين في مطار عنتيبي بأوغندا عام 1976.

وكانت لبينيت علاقة طويلة الأمد بنتنياهو شابها التوتر في أغلب الأحيان، إذ عمل بين عامي 2006 و2008 مساعدا كبيرا لرئيس الوزراء الذي كان وقتئذ زعيما للمعارضة قبل أن يرحل بسبب خلاف وقع بينهما حسب ما أوردته تقارير.

> الفلسطينيون يعتبرون تولي بينيت السلطة ضربة لآمال التوصل إلى سلام عبر التفاوض وإقامة دولة مستقلة لهم

واقتحم بينيت معترك السياسة عام 2013، إذ عمد إلى تجديد حزب مؤيد للاستيطان وتولى منصب وزير الدفاع وأيضا حقيبتي التعليم والاقتصاد في حكومات مختلفة لنتنياهو.

وبينيت رئيس سابق لمجلس يشع (حركة المستوطنين الرئيسية في الضفة الغربية)، وجعل من ضم أجزاء من الأراضي التي استولت عليها إسرائيل في حرب عام 1967 سمة رئيسية لبرنامجه السياسي.

لكن كرئيس لما توصف بحكومة "التغيير" والتي ستتضمن أحزابا يسارية ووسطية بينما تعول على دعم المشرعين العرب في الكنيست، سيكون المضي في مسألة الضم أمرا متعذرا من الناحية السياسية.

وقال بينيت الأحد إنه سيكون على كل من اليمين واليسار التوافق بشأن هذه القضايا الفكرية.

وولد بينيت في مدينة حيفا لأبوين مهاجرين من سان فرانسيسكو وهو يهودي متدين. ويعيش الآن مع زوجته جيلات وهي طاهية للحلوى وأطفالهما الأربعة في ضاحية رعنانا الثرية بتل أبيب.

ويتحدث بينيت شأنه شأن نتنياهو بطلاقة اللغة الإنجليزية باللهجة الأميركية وأمضى جزءا من طفولته في أميركا الشمالية مع والديه.

وبينما كان يعمل في قطاع التكنولوجيا المتقدمة، درس بينيت القانون في الجامعة العبرية بالقدس. وفي عام 1999 شكّل شركة ناشئة ثم انتقل إلى نيويورك ثم باع شركته كيوتا للبرامج المضادة للاحتيال في نهاية المطاف لشركة الأمن الأميركية "آر. إس.أي" مقابل 145 مليون دولار في عام 2005.

وبخصوص نهجه السياسي فقد توضّح أكثر حين سعت حكومة نتنياهو العام الماضي للمضي قدما في ضم الضفة الغربية وبناء المستوطنات في الشهور الأخيرة من ولاية الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، قال بينيت الذي كان وزيرا للدفاع حينها إن "القوة الدافعة للبناء في البلاد يجب ألا يتوقف ولو لثانية".

وألغيت خطة الضم في نهاية الأمر مع تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات. ولا يرى المحللون سوى فرصة ضئيلة لإحياء الخطة في عهد خلف ترامب الرئيس الديمقراطي جو بايدن.

ومع ذلك سيعتبر الفلسطينيون على الأرجح تولي بينيت السلطة ضربة لآمال التوصل إلى سلام عبر التفاوض وإقامة دولة مستقلة لهم، وهي الصيغة الدبلوماسية القائمة منذ وقت طويل والتي يفضلها الرئيس الأميركي جو بايدن.

وبعدما أجرت إسرائيل في مارس الماضي رابع انتخابات خلال عامين، قال بينيت الذي يتزعم حزب "يمينا" اليميني المتطرف إن إجراء اقتراع خامس سيكون فاجعة وطنية، ودخل في محادثات مع تكتل يسار الوسط الذي يمثل المعارضة الرئيسية لنتنياهو.

وعبّر بينيت المؤيد لتحرير الاقتصاد عن دعمه للحد من التعقيدات الروتينية الحكومية وخفض الضرائب.

وعلى عكس بعض من حلفائه السابقين في اليمين المتدين، فإن بينيت ليبرالي نسبيا في قضايا مثل حقوق المثليين والعلاقة بين الدين والدولة في بلد يتمتع الحاخامات المتشددون فيه بنفوذ كبير.

أما نتنياهو الذي تولى منصب رئيس الوزراء لمدة قياسية بلغت 15 عاما منها 12 متتالية، فيعود ذلك إلى نجاحه في إقناع بعض الناخبين بأنه وحده القادر على حماية الإسرائيليين والدفاع عنهم على الساحة الدولية.

مع ذلك بدا مساء الأحد أنه على وشك عدم تصدر المشهد السياسي بعد اليوم مع إعلان بينيت دعمه لزعيم المعارضة يائير لابيد، ما يعزز احتمال تشكيل "حكومة تغيير" تنهي حقبة حكم نتنياهو.

وبعد ثلاث انتخابات لم تكن نتائجها حاسمة في 2019 و2020، وافق نتنياهو على تشكيل حكومة وحدة مع خصمه الوسطي بيني غانتس.

وبموجب الائتلاف الذي مدته ثلاث سنوات كان على نتنياهو تسليم السلطة إلى غانتس بعد 18 شهرا. لكن الخبراء توقعوا أن يجد نتنياهو طريقة لإفشال الائتلاف قبل السماح لغانتس بتولي رئاسة الوزراء.

ومع اقتراب المهلة النهائية لإقرار ميزانية لإنقاذ الحكومة أو تركها تنهار والتوجه إلى انتخابات رابعة، ترك نتنياهو الأمور تسير باتّجاه الخيار الثاني.

وكان نتنياهو الذي لطالما شكك في اتفاقيات أوسلو للسلام قد تولى زعامة حزب الليكود عام 1993 وقاده إلى الفوز في الانتخابات ليكون أصغر رئيس وزراء لإسرائيل سنا العام 1996 عندما كان يبلغ من العمر 46 عاما.

وفيما خسر السلطة سنة 1999، إلا أنه استعادها بعد عشر سنوات ليبقى على رأسها مذاك.

خصم قوي

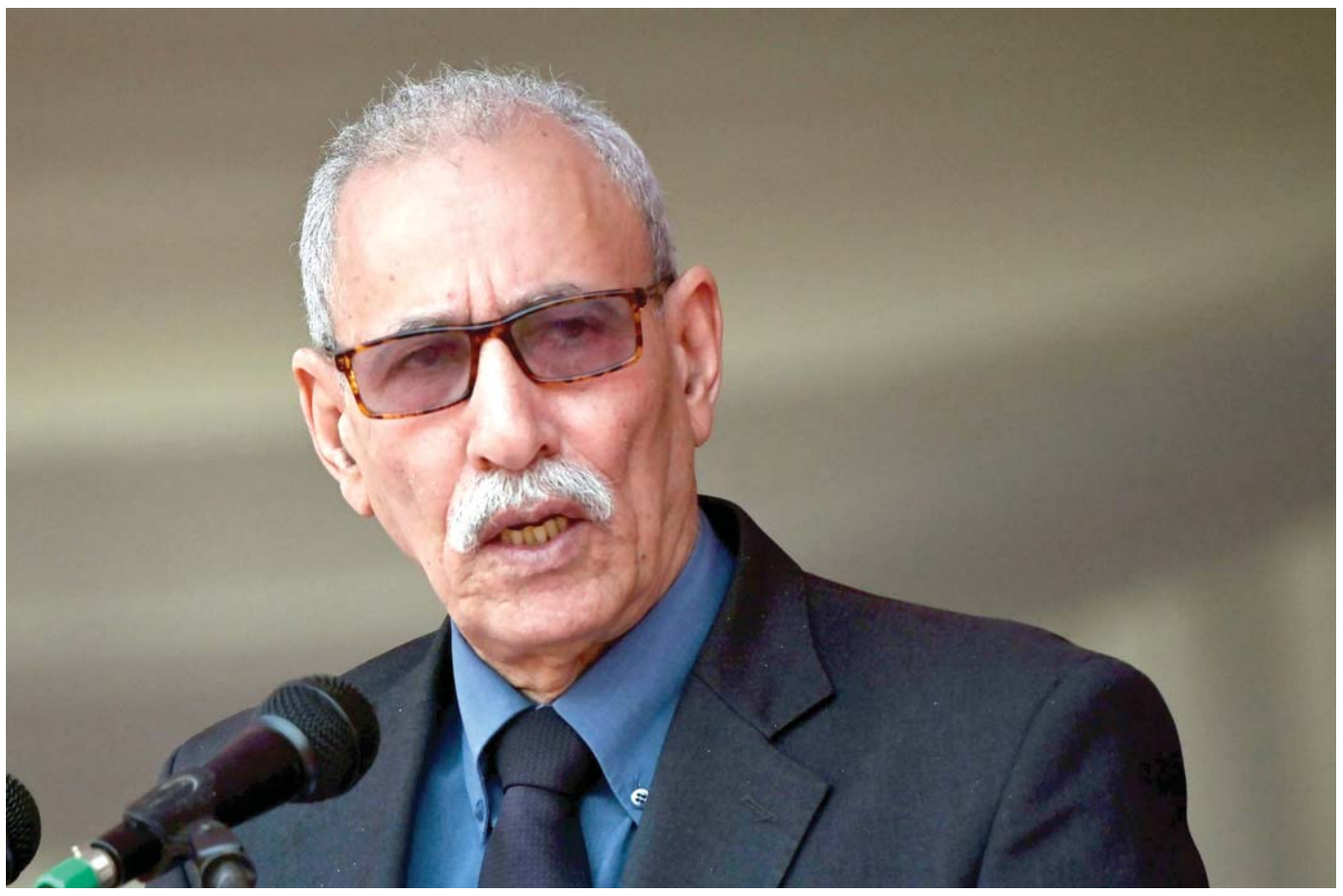

مدريد تخسر مصداقيتها بضلوعها في التزوير

الحكومة الإسبانية تخرق قانونها الجنائي

«الغالي» مهاجر سري في إسبانيا

عبدالكبير طبيح
محامي في الدار البيضاء والرئيس السابق للجنة التشريع في البرلمان المغربي

أثبت المغرب تفوق مؤسساته الاستخباراتية والأمنية على مثيلاتها الجزائرية والإسبانية، عندما كشف أمام العالم مناورة حكام الجزائر ومسؤولي الحكومة الإسبانية الرامية إلى التستر على إدخال شخص متابع من قبل القضاء الإسباني بجرائم ضد الإنسانية. وذلك بهوية وبجواز سفر تعلم الحكومة الإسبانية أنهما مزوران.

المغرب احتج على الحكومة الإسبانية لأنها سمحت لنفسها باستقبال شخص هو عدو للمغرب ومسؤول عن قتل وتعذيب عدد من المغاربة. ليس فقط لكونها استقبلت الشخص المذكور، بل وكذلك لأن الحكومة الإسبانية استعملت تزوير وثيقة رسمية للدولة الجزائرية من أجل إخفاء هوية المسمى "الغالي"، مع أنها تعلم بكونه متابعا بجرائم ضد الإنسانية أمام قضائها، وأن له ملفا مفتوحا أمام قاضي التحقيق الإسباني بشأن الشكايات التي توصل بها.

إن احتجاج المغرب على تصرف الحكومة الإسبانية يجد سنده في الأعراف الدبلوماسية التي تلزم البلدان التي تعتبر نفسها صديقة بألاّ تستقبل فوق أراضيها أعداء الدولة الأخرى. وفي أسوأ الحالات أن تخبرها بما ستقوم به وتشرح لها مبررات تصرفها بالوسائل الدبلوماسية.

علما أن العلاقة التي تجمع إسبانيا بالمغرب هي أعرق تاريخيا وأهم مصلحيا من علاقتها مع المسمى "الغالي" وما يحوم حوله، لأن إسبانيا تعتبر الزبون الاقتصادي الأول للمغرب.

غير أنه ظهر من الأحداث الأخيرة أن كلاً من حكام الجزائر والحكومة الإسبانية لا يعرفون أي شيء عن المغرب ولا عن مؤسساته ومنها على الخصوص مؤسساته الاستخباراتية والأمنية. وأن محاولة "استبلاد" المغرب بتزوير هوية المسمى "الغالي" جعلتهم يتلقون من المغرب صفعة تاريخية لن ينسوها قط. بل من المفروض أن يحاسبوا عليها من قبل مواطنيهم وحقوقييهم وسياسييهم، وعلى الخصوص في إسبانيا الديمقراطية. أما حكام الجزائر فإن المغاربة ينتظرون أن يصفوا ما قاموا به من تزوير لوثائق رسمية للدولة الجزائرية بكونه عملا بطوليا للدفاع عن الشعوب كما هي عادتهم.

وإن ما يزيد في خطورة ما قامت به الحكومة الإسبانية وهي تستقبل شخصا مطلوبا من قبل قضائها بخصوص جرائم ضد الإنسانية، أنها أمرت بوضع خاتم الدولة الإسبانية الذي يمثل سيادة الشعب الإسباني على جواز سفر تعلم بأنه مزور.

وإن علم الحكومة الإسبانية بتزوير هوية الشخص المذكور من جهة وتزوير جواز سفره من جهة ثانية لا يمكن للحكومة الإسبانية أن تنكره. بل اعترفت به عندما أرادت أن تختفي وراء زعمها بكونها استقبلت المسمى "الغالي" لأسباب صحية وصفتها بالإنسانية. فسقطت في الاعتراف المزدوج بعلمها بالتزوير في هوية الشخص المذكور وعلمها بتزوير جواز سفره، لأنها لو كان استقبالها له لأسباب إنسانية فقط وليس مصلحية مع جهة ما، فلماذا لم تستقبله باسمه الحقيقي وبجواز سفره؟ إن كان له جواز سفر.

فما قامت به الحكومة الإسبانية يعتبر، من منظور القانون الجنائي الإسباني، أنها ارتكبت الجريمة المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفقرة الثالثة من الفصل 451 من القانون الجنائي الإسباني. الذي ينص على عقوبة ما بين 6 أشهر و3 سنوات في حق كل من ساعد شخصا على الإفلات من البحث الذي تجريه السلطة أو أعوانها، في الجرائم ضد الإنسانية والجنايات ضد الأشخاص والنزاعات المسلحة والإرهاب.

وبما أن الأخبار التي وصلت أخيرا من الحكومة الإسبانية نفسها، تفيد بأن القضاء الإسباني سيستمع للمسمى "الغالي" يوم الأول من يونيو 2021 بخصوص الشكاية المقدمة ضده من أجل ارتكابه جرائم ضد الإنسانية المنسوبة إليه، فإن تلك الأخبار تعتبر حجة قوية:

* 1 على اعتراف الحكومة الإسبانية رسميا بكون المسمى "الغالي" هو الذي استقبلته على التراب الإسباني، وليس الشخص المذكور اسمه في جواز السفر الذي دخل به المسمى "الغالي" إلى إسبانيا من المطار الإسباني.

* 2 أن الحكومة الإسبانية وهي تعلم بكون الشخص الذي يقف أمام الجمركي الإسباني بالمطار الإسباني ليس هو الشخص المذكور اسمه في جواز السفر، ومع ذلك وضع الجمركي الذي يمثل الدولة الإسبانية على ذلك الجواز المزور خاتم الدولة الإسبانية الذي يترجم السيادة الإسبانية.

* 3 أن وضع الحكومة لخاتم الدولة الإسبانية على جواز سفر وهي تعلم بأنه مزور ولا يتعلق بالشخص الذي يحمله، يثبت عليها وعلى المسؤول الذي أمر بذلك ارتكاب جريمة إخفاء شخص متابع بجناية وهي الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من الفصل 451 من القانون الجنائي الإسباني. علما أن إخفاء شخص متابع بجناية يعتبر جريمة سواء في القانون الإسباني أو في جميع القوانين في الدول الديمقراطية وكما هو الحال في القانون الجنائي المغربي.

لهذا فإن الجميع ينتظر ما سيقوم به القضاء الإسباني. لأن هذا القضاء اليوم، لم يضع يده فقط على مباشرة التحقيق مع المسمى "الغالي"، وإنما وضع يده كذلك وأصبح يعلم بكون الحكومة الإسبانية أخفت عليه شخصا متابعا جنائيا أمامه، وذلك من أجل إفلاته من البحث القضائي بعدما وضعت خاتم الدولة الإسبانية الذي يمثل السيادة الشعبية على جواز سفر تعلم بأنه لا يتعلق بالشخص المذكور فيه وإنما يتعلق بالمسمى "الغالي". أي أنه جواز مزور.

> احتجاج المغرب على تصرف الحكومة الإسبانية يجد سنده في الأعراف الدبلوماسية التي تلزم البلدان التي تعتبر نفسها صديقة بألاّ تستقبل فوق أراضيها أعداء الدولة الأخرى

من حق المغرب اليوم أن ينتظر الموقف الذي سيتخذه القضاء الإسباني: ضد من ساهم أو شارك في إخفاء المسمى "الغالي" وهو متابع أمام القضاء الإسباني. وضد من زوّر واستعمل جواز السفر المزوّر الذي يحمله المسمى "الغالي". وضد من أمر بوضع خاتم الدولة الإسبانية على جواز سفر مزوّر وهو عالم بالتزوير.

بل من حق المغرب أن يعرف كيف سيسلم للمسمى "الغالي" الوثيقة القانونية التي ستسمح له بمغادرة إسبانيا. ما دام دخلها بوثيقة مزوّرة والتي من المفروض أن قاضي التحقيق سيحجزها.

كما أن الحكومة الإسبانية توجد اليوم في ورطة أخرى مع قضائها تتمثل في كون المسمى "الغالي" يوجد فوق التراب الإسباني كمهاجر سري، لأنه دخل إلى إسبانيا بجواز مزور. ويترتب قانونا على ذلك ما يلي:

* 1 أن القضاء الإسباني يفرض عليه القانون الإسباني أن يحجز جواز السفر المزور.

* 2 أن القضاء الإسباني يفرض عليه القانون الإسباني أن يطبق على المسمى "الغالي" القانون الذي يطبق على المهاجرين السريين، أي أن ترحله إلى (بلده).

وبما أن بلد المسمى "الغالي" الوحيد هو المغرب، ما دام هذا الأخير ليس له أي بلد آخر معترف به لا من قبل الأمم المتحدة ولا حتى من الدولة الإسبانية. فإن الحكومة الإسبانية بتصرفها الذي لم يكن المغرب ينتظره، وضعت القضاء الإسباني كذلك في ورطة.

لهذا عندما أكد المغرب على أن الحكومة الإسبانية إذا ما سمحت بخروج المسمى "الغالي" بنفس الطريقة التي دخل بها أي بطريقة تزوير الوثائق، سيكون تصرفها أكثر خطورة، لأن المغرب استحضر الوضع القانوني الذي يوجد فيه المسمى "الغالي" اليوم بإسبانيا كمهاجر سري دخلها بجواز سفر تعلم الحكومة أنه مزوّر.

وإذا ما أرادت الحكومة الإسبانية أن تجد للمسمى "الغالي"، "تخريجة" لنقله للجزائر فإن على البرلمانيين الذين يحضرون للمغرب لمراقبة استقلال القضاء المغربي وعلى الخصوص في مطارات جنوب المغرب أن يقفوا اليوم أمام مقر القضاء الإسباني ليطالبوه بتطبيق القانون الجنائي الإسباني على الحكومة الإسبانية وبتطبيق القانون المتعلق بالهجرة السرية على المسمى "الغالي".

أما الاحتجاج على القضاء المغربي فإن الحقوقيين المغاربة كفيلون به ليس اليوم فقط، ولكن في كل التاريخ القضائي المغربي، لم يسكتوا يوما على كل إخلال بذلك الاستقلال.

المغرب يتفوق دبلوماسيا على إسبانيا